

## Abstract

Number  
59

1  
sifr  
1441  
A.H

30th  
Sep  
2019 M

The purpose of this study is to show some aspect of Imam al-Bukhari's criticism of the hadith of al-Mutan on the one hand and of his approach to dealing with the correct ahaadeeth that are plagued by a problem. This research focuses on what Imam Bukhari summarized in his Sahih, It is clear to us that al-Bukhaari sometimes abbreviates the hadeeth, and does not make it complete in its saheeh, and it suffices with the abridged position. Rather, he does that for a reason in it. Al-Bukhari usually does not say what he wants. Rather, he knows this through tracking, searching and searching for saheeh ahaadeeth.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة الى إظهار جانب من نقد الإمام البخاري للحديث الشريف من جهة المتن ، وجانب من منهجه في التعامل مع الأحاديث الصحيحة التي يشوبها علة ، ويركز هذا البحث لبيان ما اختصره الامام البخاري في صحيحه لوهم الراوي في اسناده ، او لتفرد الراوي ، او لترجحه برواية العدد الكثير ، أو لانقطاع في إسناده ، وتبين لنا أن البخاري أحياناً يختصر الحديث ، ولا يخرجته تاماً في صحيحه ، ويكتفي بالموضع المختصر ، وإنما فعل ذلك لعله فيه ، فالبخاري عادة لا يصرح بمراده ، وإنما يعرف ذلك من خلال التتبع ، والتفتيش والبحث لأحاديث الصحيح .

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول

٢٠١٩ م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيد الخلق والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد .

أجمعت الأمة على أن صحيح البخاري - المسمى " الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه " - من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ، وقد تلقته الأمة بالقبول ، وحظي باهتمام العلماء بدراسته وشرحه ، والبحث في كنوزه وخبايا العلم فيه ، للوصول إلى منهجه في صحيحه.

مشكلة البحث :

لقد استعمل البخاري الاختصار في صحيحه ، وهو من مناهجه الظاهرة ، قال ابن حجر : وما ما يسميه المحدثون تقطيع المتن الواحد في الأبواب .<sup>(١)</sup> وقد أشار ابن حجر لفوائد الاختصار في الصحيح وبين أن منها فقهية وحديثية .<sup>(٢)</sup> ويذكر الإمام البخاري الحديث مختصرا في باب وتاما في باب آخر ، وأحيانا لا يذكره إلا مختصرا ، ولا شك أن له مقاصد من هذا الصنيع ، فهل يمكن أن يكون القصد لعله في الحديث ، ولذا جاء هذا البحث للإجابة على سؤال واحد وهو ؛ هل اختصر البخاري الحديث لعله في إسناده؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الكشف في بيان سبب اختصار البخاري للحديث من هذا الجانب المهم في علم الحديث وهو علم العلل ، والذي برع فيه الإمام البخاري ، وكان أستاذا وعلماء من أعلامه .

أهداف البحث :

دراسة مختصرات البخاري في صحيحه وبيان نوع العلة في الحديث المختصر إن وجدت.

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م

#### منهج البحث :

- ١- المنهج الاستقرائي ، بتتبع الروايات المختصرة في الصحيح .
  - ٢- المنهج النقدي ، وذلك بدراسة هذه المختصرات دراسة حداثية نقدية .
- الدراسات السابقة :

- ١- لقد تناول ابن حجر مختصرات البخاري بالدراسة وبين الأسباب الحديثية والفقهية ، وربما أشار الى العلة في الحديث المختصر ، وكذلك من قبله الحميدي والقاضي عياض ، وجاءت هذه الدراسة تطبيقية ، لتجلية العلة بعد جمع الطرق ودراساتها .
- ٢- رسالة دكتوراه بعنوان " اختصار الحديث عند البخاري ومنهجه في ذلك " للدكتور أكرم محمد الحنجري، نوقشت في ٢٠١٠ في الجامعة الأردنية ، وقد ركز الباحث على منهجه في الاختصار بشكل عام .

#### خطة البحث :

##### التمهيد

- المطلب الأول : ما اختصره البخاري لوهم الراوي فيه .
- المطلب الثاني : ما اختصره البخاري لتفرد الراوي فيه .
- المطلب الثالث : ما اختصره البخاري لترجحه برواية العدد الكثير .
- المطلب الرابع : ما اختصره البخاري لانقطاع في إسناده .

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م

تمهيد :

قالوا : الحديث إن لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه . فالبخاري وهو أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في عله ، وهو الإمام الناقد الحاذق، فقد كان يحص الطرق ، ويفتنش عن الأسانيد ، فيميز صحيحها من سقيمها ، والأصح من الصحيح .

ومن خلال هذا المبحث ، يتأكد للقارئ براعة البخاري في نقد السند ، فما يشوبه من علة كان يختصره . فكان إذا لاحظ علة ما في متن ما فإنه يفتش عن سببها فإذا كان سببها من راوٍ معين في الإسناد ، فيبحث عن علة ، وبجمعه لطرق الحديث ، يتبين له موضع العلة ؛ فيختصر ذلك الموضع .

فمن شروط البخاري إخراج الحديث الصحيح ، أي المسند المتصل غير الشاذ ولا المعلن ، وربما كان السند صحيحاً ، إلا موضع علة خفية " قد تكون غير مؤثرة " فللسند ما يشهد له أو يعضده ، فيخرجه البخاري مع اختصاره لذلك الجزء من المتن . فيخرج الحديث المختصر بالإسناد ، ثم يخرجه بإسناد آخر وليس فيه ما اختصره من الحديث الأول ، ليدلل على أن الحديث تاماً ليس فيه تلك الزيادة من وجه آخر صحيح.

ومن العلل الإسنادية التي أشار لها ابن حجر في شرحه للصحيح ؛ وهم الراوي ، وتفرد ، وعدم حفظه ، والانقطاع في السند .

العدد

٥٩

١ صفر

١٤٤١هـ

٣٠ أيلول

٢٠١٩م

## المطلب الأول

ما اختصره البخاري لوهم الراوي فيه

إن وهم الراوي في حديثه من أسباب العلل الخفية في أحاديث الثقات ، فإذا وهم الراوي الثقة ربما زاد أو أنقص ، في السند أو المتن ، وقد تكفل النقاد الكشف عن هذه الأوهام .

يروى البخاري الحديث من طريقين لنفس الواقعة أو الحديث ، فالطريق الأول طريق سفيان يحذف منه جملة ، والطريق الثاني طريق نافع يثبت فيه الجملة ، وليس ذلك إلا لأن سفيان خالف الجمع الغفير من أصحاب الزهري في رواية هذه الجملة بهذا الحديث . ويعمل ابن حجر وغيره فعل البخاري بوهم سفيان .

المثال التطبيقي :

أعل الدارقطني حديثاً أخرجه البخاري عن سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سهل بن سعد : وفرق بين المتلاعنين . [ هذه اللفظة التي أعل الحديث بوهم ابن عيينة لأجلها ] .

فقال . الدارقطني . : " ... وهذا مما وهم فيه ابن عيينة من أصحاب الزهري . قالوا : فطلقها قبل أن يأمره النبي ﷺ ، فكان فراقه إياه سنة . ولم يقل أحد منهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرق بينهما " (٣) .

وقد تولى ابن حجر الدفاع عن البخاري ، برد تعليق الدارقطني لحديث ابن عيينة ، في هدي الساري ، ثم من خلال شرحه في الفتح .

أخرج البخاري حديث ابن عيينة مختصراً ، في كتاب الأحكام ، عن سُفْيَانُ [ ابن عيينة ] ، قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : " شَهِدْتُ الْمُتْلَاعَيْنِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا " (٤) .

ثم أخرج بعده حديث ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ عَنْ سَهْلٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُهُ ؟ فَنَلَّاعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ " (٥) . وليس فيه لفظ التفريق .

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م



فحديث سهل بن سعد يرويه عنه الزهري ، وعنه ابن عيينة وابن جريج ، أخرجه البخاري بدون لفظ : فرق بين المتلاعنين .

ورواه عن الزهري جمع غفير بلفظ : ففارقها وما أمره رسول الله ﷺ ... ، وهُم ابن جريج <sup>(٦)</sup> ، وابن أبي ذئب ، وإبراهيم بن سعيد ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي ومحمد بن إسحاق وعبد العزيز .

تحرير المسألة :

خالف سفيان الجمع الغفير من أصحاب الزهري ، في حديث سهل بن سعد . تحديداً - فروى سفيان أن النبي ﷺ هو الذي فرق بين المتلاعنين ، بينما روى الباقي ففارقها وما أمر رسول الله ﷺ .

فوهم سفيان في روايته . كما قال ابن حجر وابن معين . ، ولهذه العلة فقد أخرج البخاري حديث سفيان هذا مختصراً ، و صرح ابن حجر في هدي الساري في معرض رده على انتقادات الدارقطني للبخاري ، فقال : " ... لم أره عند البخاري بتمامه وإنما ذكر بهذا الإسناد طرفاً منه ، وكأنه اختصره لهذه العلة فبطل الاعتراض عليه " <sup>(٧)</sup> .

فأخرج حديثه مختصراً ، ثم حديث ابن جريج بدون التفريق ، وأخرج حديث ابن أبي ذئب " وما أمره رسول الله " في كتاب الطلاق ، بدون التفريق ، فجمع بين ما اختصره وبين ما روي بتمامه وبدون لفظ التفريق ، عن أصحاب الزهري ليدل أن الوهم وقع من سفيان بن عيينة .

ونقل ابن حجر <sup>(٨)</sup> ، وابن عبد البر في التمهيد <sup>(٩)</sup> : " ... وأنكروه على ابن عيينة في حديث ابن شهاب عن سهل ، وسئل يحيى بن معين عن حديث ابن عيينة : أنه غلط ، [ ومرة قال : أخطأ ليس النبي ﷺ فرق بينهما ] .

وقال أبو داود بعد إخراج الحديث : " ولم يتابع ابن عيينة على ذلك أحد... " <sup>(١٠)</sup> ، وذكر ابن عبد البر أن المراد من كلام أبي داود في حديث سفيان عن الزهري عن سهل فقط <sup>(١١)</sup> .

فالإنكار على سفيان ، في وهمه في هذه الزيادة من حديث سهل بن سعد فقط ، وإلا فالحديث في تفريق النبي بين المتلاعنين ، ثابت صحيح ، كما صرح

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م





ابن عبد البر بقوله : " ... وهو عندي محفوظ من حديث ابن عمر الصحيح... " (١٢)، وأخرج البخاري حديث ابن عمر في كتاب الطلاق ، باب التفريق بين المتلاعنين ، قال :

عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ قَذَفَهَا وَأَخْلَفَهُمَا .

وأخرج : عن نافع ، عن ابن عمر قال : لأعن النبي ﷺ ، بين رجل وامرأة من الأنصار وفرق بينهما " (١٣) .

وأخرج البخاري في كتاب الطلاق : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ ، عَنِ الْمُتْلَاعَيْنِ فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُتْلَاعَيْنِ حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا قَالَ مَالِي قَالَ : لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ .

وَقَالَ أَيُّوبُ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ رَجُلٌ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فَقَالَ بِإِصْبَعَيْهِ - وَفَرَّقَ سُفْيَانُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى - فَرَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ وَقَالَ اللَّهُ يَغْلُمُ إِنْ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . قَالَ سُفْيَانُ حَفِظْتُهُ مِنْ عَمْرٍو وَأَيُّوبَ كَمَا أَخْبَرْتُكَ (١٤) .

فربما اختلط على سفيان لفظ حديث ابن شهاب ، بلفظ حديث عمرو بن دينار كما قال ابن عبد البر (١٥) . وكان هذا تعليل ابن عبد البر للمسألة ، فوهم سفيان راجع إلى خلطه بألفاظ الأحاديث . فتوهم أن هذا من ذاك - والله أعلم - .

وهذا مشكل فقد تعارض حديث صحيح " حديث ابن عمر " في تفريق النبي بين المتلاعنين ، وحديث ابن جريج وابن أبي ذئب عن ابن شهاب في قولهم " فطلقها ، وما أمره رسول الله " (١٦) . وليس المقام لدرء هذا التعارض .

ومثال آخر اختصر البخاري فيه الحديث ، لوهم الراوي فيما أخرجه في كتاب الحدود من حديث سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ . رَضِيَ







اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَالَ عُمَرُ : لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضْلُوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ كَانَ الْحَمْلُ ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ . قَالَ سَفِيَانُ : كَذَا حَفِظْتُ ، أَلَا وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ <sup>(١٧)</sup> .

قال ابن حجر أن بعد قوله أو الاعتراف " ... وقد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة وقد رجم رسول الله ﷺ ، ورجمنا بعده " ثم تابع ... فسقط من رواية البخاري من قوله وقرأ إلى قوله البتة ، ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمداً فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال [ النسائي ] : لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان وينبغي أن يكون وهم في ذلك " <sup>(١٨)</sup> .

فهذا تصريح من النسائي بوهم سفيان فيه ، وموافقة ابن حجر له ، وهو مراد البخاري من حذف اللفظ - والله أعلم - .

نتيجة :

يحذف البخاري - كما قال ابن حجر - لفظ من حديث الراوي إذا وهم فيه روايه ، ويأت بطريق أخرى يبين فيها أن اللفظ في الحديث صحيح إلا أن الطريق الذي حذفت منه اللفظة وهم روايها <sup>(١٩)</sup> .

#### المطلب الثاني

فيما اختصره البخاري لعله إسنادية ، وهي التفرد

صرح ابن حجر في شرحه أن البخاري اختصر جزءاً من الحديث ، وهو : ذكر المسح على الخفين ؛ وذلك لتفرد الأعمش بهذه الزيادة <sup>(٢٠)</sup> .

وحديث الأعمش أخرجه البخاري ، عن أبي وائل [ شقيق بن سلمة ] ، عن حذيفة [ ابن اليمان ] قال : قَالَ : " أَتَى النَّبِيُّ ﷺ ، سَبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجَنَّثُهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ " <sup>(٢١)</sup> .

وقد أخرج البخاري متابعاً للأعمش من طريق منصور عن أبي وائل عن حذيفة ، في بابين متتاليين من كتاب الوضوء <sup>(٢٢)</sup> . ودون الزيادة المحذوفة " المسح على الخفين " <sup>(٢٣)</sup> .

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م





وأخرجه ابن ماجه <sup>(٢٤)</sup> عن شعبة عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة ، ثم قال : " قَالَ شُعْبَةُ : قَالَ عَاصِمٌ يَوْمَئِذٍ : وَهَذَا الْأَعْمَشُ ، يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، وَمَا حَفِظَهُ [ يعني أن أبو وائل يرويه عن المغيرة وليس عن حذيفة ] ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ مَنْصُورًا ، فَحَدَّثَنِيهِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا <sup>(٢٥)</sup> .

أما زيادة الأعمش والتي تفرد بها . كما ادعى ابن حجر . وهي دعوى صحيحة منه ، وتظهر بعد جمع الطرق فالحديث إن لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه .

فقد أخرجها عنه مسلم في صحيحه <sup>(٢٦)</sup> من طريق أبي خثيمة ، وانتقده ابن حجر في ذلك فقال : " ... ولم يلتفت مسلم إلى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش ، لأنها زيادة من حافظ " <sup>(٢٧)</sup> .

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق وكيع وشعبة ، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى من طريق عيسى بن يونس ، والبيهقي في السنن الكبرى من طريق شعبة ومثله ابن الجعد في مسنده وابن جارود في المنتقى من طريق عيسى بن يونس ، كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة <sup>(٢٨)</sup> .

ولحديث الأعمش شاهد من حديث المغيرة بن شعبة ، ومتابعة عند الطبراني في معجميه الأوسط والصغير ، الأمر الذي يضعف تفرد الأعمش بهذه الزيادة ، ولكن ما حال هذا الشاهد وهذه المتابعة ؟

أما الشاهد ، فقد أخرج الطبراني في الأوسط ، من طريق عاصم بن بهدلة وحماد بن أبي سليمان ( كلاهما ) عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة ، الحديث وفيه زيادة المسح على الخفين <sup>(٢٩)</sup> .

وهذان الإسنادان فيهما عاصم وحماد ، فخلاصة القول فيهما . كما أشار الحافظ ابن حجر في الفتح . أن في حفظيهما مقال <sup>(٣٠)</sup> .

أما عاصم : قال الدارقطني في حفظه شيء ، وقال المزي : ذكره محمد بن سعد في الطبقات وقال : ... كان ثقة ، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه ... يتابع المزي : ... وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عنه ، فقال : كان رجلاً صالحاً قارئاً للقرآن ، وأهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختار قراءته ،



و كان خيرا ثقة ، و الأعمش أحفظ منه ، و كان شعبة يختار الأعمش عليه ، في تثبيت الحديث<sup>(٣١)</sup> .

أما حماد بن أبي سليمان ، ففي حفظه مقال كما ذكر ابن حجر ، ونقل عن البخاري . في تهذيب التهذيب . : أنه كان يخطئ<sup>(٣٢)</sup> ، ونقل عن ابن أبي حاتم قوله : " ... قال : سمعت أبي و ذكر حماد بن أبي سليمان ، فقال : هو صدوق لا يحتج بحديثه ، و هو مستقيم في الفقه ، فإذا جاء الآثار شوش .

فكان البخاري لم يلتفت إلى حديث عاصم لأجل أن في حفظه شيء ، وكذا حماد بن أبي سليمان ، ولم يشفع هذا الشاهد لحديث حذيفة الذي رواه الأعمش وتفرد بالزيادة .

ولعاصم وحماد متابعة أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط<sup>(٣٣)</sup> ، من طريق عيسى بن يونس عن زكريا عن الشعبي . وكلهم ثقات . ، تفرد فيه كل راوي عن الآخر .

ونلاحظ أن حديث المغيرة بن شعبة لم يُروَ إلا من طريق عاصم ( مرة بالزيادة عند ابن ماجه ، ومرة من دونها عند الطبراني وفيها تفرد ) ، فحديث حذيفة أصح منه وهذا ما قاله الترمذي في سننه<sup>(٣٤)</sup> ، ورضيه ابن حجر في الفتح فقال : " ... وهو كما قال " <sup>(٣٥)</sup> .

أما المتابعة لحديث الأعمش . الذي يحمل الزيادة وقد ادعى ابن حجر تفرده به . ، فتابعه عليها عبدة بن معتب الضبي وهو ضعيف واختلط<sup>(٣٦)</sup> ، تفرد بها عن أشعث بن عبد الرحمن وهو صدوق يخطئ<sup>(٣٧)</sup> ، وقد تفرد بها عن أحمد بن منيع وهو ثقة<sup>(٣٨)</sup> ، وقد تفرد بها . كما صرح الطبراني مخرج الرواية<sup>(٣٩)</sup> .

والضعيف تفرده لا يحتمل ، وعليه فإن دعوى ابن حجر في تفرد الأعمش صحيحة إذ لم تجد ما يقويها ، وقد ذكر ابن حجر في ختام كلامه عن التفرد ، أن ابن خزيمة صح عنده الروايتين عن الأعمش ومنصور عن أبي وائل عن حذيفة ، ورواية عاصم وحماد عن أبي وائل عن المغيرة ، فيكون أبا وائل

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م



سمعه من المغيرة وحذيفة معاً [ ولعله سمعهما بالزيادة وبدونها ] ، ولكن الأعمش ومنصور أرجح ؛ لأن عاصم وحماذ في حفظهما مقال (٤٠).

والبخاري بعد تمحيصه الطرق ونقده للرواة والرويات ، ظهرت له علة تفرد الأعمش بهذه الزيادة فلم يخرجها ، ويظهر منهجه النقدي في هذه المسألة ، فإذا أعلّ جزءاً من المتن أعرض عنه مختصراً المتن ، وقد لا يصرح عن اختصاره ، فيتولى ابن حجر بيان ذلك .

قال المباركفوري عن طريقة البخاري في نقده : " ... إنّه يضع الحديث في محك النقد أولاً ، ويختبر صحته من كل ناحية ... " (٤١).

#### المطلب الثالث

ما حذفه البخاري لترجيحه بالعدد الأكثر .

بعد جمع طرق الحديث وتمحيصها ، وبعد دراسة المتن دراسة نقدية فاحصة ، قد يحذف البخاري لفظ منه ؛ لأنه قد تبين له أنه شك من الراوي فيه ، وأن أكثر الرواة رواه بدون هذا اللفظ . فيرجح الحديث الذي رواه العدد الأكثر من الرواة ، ويحذف اللفظ الذي وقع فيه الشك ، وتأكيده على صحة صنيعة يسوق متناً آخر ، وربما بإسناد جديد ، فيه تفسير وبيان لمتن الحديث الراجح .

ومثال ذلك ما أخرجه في كتاب التعبير (٤٢) ، في قصة رؤيا النبي ﷺ ، وزواجه من عائشة . رضي الله عنها . ، فأخبر أنه قد رأى بشرى الله عز وجل ، بزواجه منها مرتين .

أخرج البخاري حديث أبو أسامة [ حماد بن سلمة ] ، عن هشام ، عن أبيه [ عروة بن الزبير ] ، عن عائشة . رضي الله عنها . ، قالت : قال : رسول الله ﷺ : أريتك في المنام مرتين إذا رجل يخلبك في سرقة حريير فيقول هذه امرأتك فأكشفها فإذا هي أنت فأقول إن يكن هذا من عند الله يمضه " (٤٣).

وفيه أن النبي ﷺ رأى عائشة في المنام مرتين .

ثم أخرج في الباب الذي يليه ، ب : ثياب الحرير في المنام ، حديث أبو معاوية [ محمد بن خازم ] ، أخبرنا هشام ، عن أبيه [ عروة بن الزبير ] ، عن

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م





عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أُرِيْتُكَ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ مَرَّتَيْنِ رَأَيْتُ الْمَلِكَ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ ، فَقُلْتُ لَهُ : اكْشِفْ فَكَشَفَ فَإِذَا هِيَ أَنْتَ ، فَقُلْتُ إِنَّ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضُهُ ، ثُمَّ أُرِيْتُكَ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ ، فَقُلْتُ اكْشِفْ فَكَشَفَ فَإِذَا هِيَ أَنْتَ . فَقُلْتُ إِنَّ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضُهُ " (٤٤).

وفي الحديث لفظ مرتين ، ثم تفسير من النبي ﷺ ، بالمرتين فالأولى والملك يحمل عائشة في سرقة من حرير ، والثانية بقول النبي ﷺ ثم أريتك ... ، فالحديث الثاني يفسر المراد من قوله ﷺ " مرتين " .

أما اللفظ الذي اختصره البخاري فقد وقع عند مسلم ، بعد قوله " أريتك في المنام " ، لفظ " ثلاث ليال " .

أشار إلى ذلك ابن حجر ، ثم قال : " ... فلعل البخاري حذفها لأن الأكثر رواه بلفظ مرتين ... " (٤٥) ، وقال العيني في العمدة : " ... اقتصر البخاري على " مرتين " ، لأنه محقق ... " (٤٦).

وطريق حماد بن سلمة ، بلفظ مرتين ، أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٧) ، وأحمد في مسنده (٤٨) ، وتابع حماد عليه كل من وهيب في رواية البخاري ، وأحمد (٤٩) ، وأبو معاوية [ محمد بن خازم ] عند البخاري وابن راهويه في المسند (٥٠) ، وتابع حماد عليه مالك بن أنس ، أخرجه الطبراني في الكبير (٥١) وحماد بن زيد عند البخاري في كتاب النكاح ، كلهم عن هشام بن عروة عن عروة بن الزبير به .

وروى حماد بن سلمة الحديث بالشك بلفظ : " مرتين أو ثلاث " ، أخرجه أبو يعلى في مسنده (٥٢) ، ولم يتابع حماد على الحديث بهذا الشك أحد . وقال ابن حجر أن احتما الشك من هشام (٥٣) .

وطريق حماد بن زيد التي أخرجه مسلم ، بلفظ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أُرِيْتُكَ فِي الْمَنَامِ ثَلَاثَ لَيَالٍ جَاءَنِي بِكَ الْمَلِكُ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ فَيَقُولُ هَذِهِ امْرَأَتُكَ . فَأَكْشِفُ عَنْ وَجْهِكَ فَإِذَا أَنْتَ هِيَ فَأَقُولُ إِنَّ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمِضُهُ " (٥٤) ، لم يتابع حماد عليها أحد .

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م





فقد رجح البخاري حديث حماد بن سلمة بلفظ مرتين لأن رواه الأكثر ، كما قال ابن حجر : " ... فلعل البخاري حذفها [ لفظ ثلاث ] ، لأن الأكثر رواه بلفظ مرتين " (٥٥) ، ويسقط بذلك الشك في اللفظ [ مرتين أو ثلاثاً ] ، والذي رواه حماد بن سلمة ولم يتابعه عليه أحد ، ثم أتبعها بأن أخرج حديث أبو معاوية ، الذي يفسر المرتين المقصودتين في حديث حماد .

فاختار الراجح من الروايات ، والأقوى إسناداً ، والأكثر عدداً ، والأضبط لفظاً ، والرواية التي لها شاهد معنوي عليها كرواية أبو معاوية المفسرة لرواية حماد .

ويدل هذا على دقة البخاري في الانتقاء ، وأنه إمام ناقد حاذق . كما يدل على دقته في الاختصار .

#### المطلب الرابع

ما اختصره البخاري لعله الانقطاع بين الرواة .

قد يحذف البخاري جملة من المتن ، لأن هذه الجملة في نظره معلولة ، ويبين ابن حجر العلة التي لم يصرح بها البخاري .  
مثال على ما حذفه البخاري من المتن بسبب الانقطاع في السند ، ما أخرجه في ك : الحرث والمزاعة ، ب : بلا ترجمة .

من حديث عمرو بن دينار أنه قال : قُلْتُ لِطَاوُسٍ لَوْ تَرَكْتَ الْمُخَابِرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ قَالَ أَيْ عَمَرُو إِيَّيْ أُعْطِيَهُمْ وَأَغْنِيَهُمْ وَإِنْ أَعْلَمَهُمْ ، أَخْبَرَنِي ، يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ وَلَكِنْ قَالَ : أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا (٥٦) .

ذكر ابن حجر المتن المحذوف من الحديث الذي أخرجه البخاري ، بقوله : "... زاد بن ماجة والإسماعيلي من هذا الوجه عن طاوس " وأن معاذ بن جبل أقر الناس عليها عندنا . يعني باليمن . " ثم قال : وكأن البخاري حذف هذه الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاوس ومعاذ ... " (٥٧) .

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م





روى الزيادة في رواية ابن ماجه فيما أخرجه في سننه : عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِبَطَاوُسٍ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابِرَةَ ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ ، فَقَالَ [ طَاوُس ] : أَيُّ عَمْرُو ، إِنِّي أُعِيْنُهُمْ وَأُعْطِيَهُمْ ، وَإِنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَخَذَ النَّاسَ عَلَيْهَا عِنْدَنَا ، وَإِنْ أَعْلَمَهُمْ ، يَغْنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَخْبَرَنِي ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا ، وَقَالَ : لِأَنَّ يَمْنَحَ أَخَذَكُمْ أَخَاهُ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَغْلُومًا " (٥٨).

وهذه الزيادة لعل فيها إشكالية أخرى ، وهي إقرار معاذ على نهى الناس عن المخابرة . أي المزارعة . ، لأن النبي ﷺ ، نهى عن كرا الأرض ومزارعتها ، وليس النهي للتحريم ، إنما هو من أجل مواساة الصحابة بعضهم لبعض ، فقد أخرج البخاري هذا الحديث وبدون تلك الزيادة في صحيحه (٥٩) ، باب مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُؤَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ وَالنَّمْرِ . وبعد أن ذكر حديث رافع في النهي عن كرا الأرض ، فالبخاري يحمل حديث النهي على الكراهة لا على التحريم ، متأولاً ذلك في ترجمته للباب (٦٠) ، وذلك لتعارض حديث كرا الأرض مع مقصد شرعي وهو الرفق والتيسير ورفع الحرج . وهو مقصد كلي . ومن عادة البخاري تغليب النص على المصلحة (٦١) . فكان البخاري حذفها لغاية فقهية في نظره .

أمّا عن العلة التي لأجلها حذف البخاري الزيادة من ناحية إسنادية ؛ فهي كما قال ابن حجر الانقطاع بين طاوس ومعاذ بن جبل ، فطاوس لم يسمع من معاذ شيئاً كما ذكر المديني في علله (٦٢) : " ولم يسمع طاوس من معاذ بن جبل شيئاً " . وقال المزي في التهذيب (٦٣) : " ... وفي كتاب " الإشبيلي " قال أبو محمد: لم يدرك طاوس معاذ بن جبل " .

وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة (٦٤) ، قَالَ : " طَاوُسٌ عَنْ عَلِيٍّ مُرْسَلٌ وَطَاوُسٌ عَنْ مُعَاذٍ مُرْسَلٌ وَطَاوُسٌ عَنْ عُمَرَ مُرْسَلٌ " . فمن خلال أقوال العلماء في سماع طاوس عن معاذ ، وإقرارهم أن طاوس لم يسمع من معاذ ، فبالتالي تكون هذه الزيادة التي حذفها البخاري منقطعة والمنقطع ضعيف لا تقوم به الحجة . أحسن البخاري الاختصار سواء لعله السند أو لمقصده الفقهي .

العدد

٥٩

١ صفر

١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول

٢٠١٩ م





## الخاتمة :

وبعد

فقد أظهرت الدراسة جانباً من نقد الإمام البخاري للحديث الشريف سنداً ومتناً ، وجانباً من منهجه في التعامل مع الأحاديث الصحيحة التي يشوبها شيء من العلة .

وأظهر لنا ابن حجر مدى دقة البخاري في صنيعه ، واستخدامه للترميز فلا يصرح بنقد أو علة . وكما فسر لنا ابن حجر مواضع العلل الخفية ، فكان يقول إنما اختصره لعله خفية فيه . وتوصلنا الى النتائج التالية:

١- أحياناً يختصر الحديث ، ولا يخرج منه تاماً في صحيحه ، ويكتفي بالموضع المختصر ، وإنما فعل ذلك لعله فيه .

٢- البخاري عادة لا يصرح بمراده ، إنما تستطيع الكشف عنه من خلال تتبع لأحاديث الصحيح ، والتفتيش والبحث عن المتون والأسانيد .

٣- يختصر البخاري الحديث إذا انتقد شيئاً ما في سنده ، وكانت العلة من الراوي .

٤- علل الإسناد التي اختصر البخاري الحديث لأجلها ، هي الانقطاع والوهم وعدم الحفظ ، التفرد أو ترجيح رواية أصح على صحيحة بالعدد الأكثر .

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م



## الهوامش

(<sup>١</sup>) ابن حجر ، فتح الباري

(<sup>٢</sup>)

(<sup>٣</sup>) الدارقطني / الالتزامات والتتبع ٣٨٥ / ح ١٩٩

(<sup>٤</sup>) البخاري / الجامع الصحيح ك (٩٣) : الأحكام ، ب (١٨) : من قضى ولاعن في المسجد . ٨٥ / ٩ /

ح ٧١٦٥

(<sup>٥</sup>) البخاري / الجامع الصحيح ، السابق ح ٧١٦٦ ، وأخرج حديث ابن جريج في ك : الطلاق ب : التلاعن

في المسجد ح ٥٣٠٩

(<sup>٦</sup>) تخریج الأحاديث : ابن جريج ( ابن أبي شيبه / المصنف / ٧ / ١١٥ - البيهقي / السنن الكبرى

٣٩٩/٧ - الطبراني / الكبير / ٦ / ١١٣ ) ابن أبي ذئب ( البيهقي / الكبرى / ٣٩٩/٧ - الطبراني / الكبير

٦ / ١١٥ ) ، مالك بن أنس ( أبو داود / السنن / ٢ / ٢٧٤ . النسائي / السنن / ٦ / ١٤٧ - الطبراني

والبيهقي ( الأوزاعي ( البيهقي ٤٠٠/٧ ) ، وإبراهيم بن سعيد ( البيهقي ٣٩٩/٧ ، الطبراني ١١٦/٦ / ،

ابن ماجه ١ / ٦٦٨ ) ، محمد بن اسحاق ( الطبراني ٦ / ١١٨ ) عبد العزيز ( ابن الجعد في المسند ١

( ٢٢١ / .

(<sup>٧</sup>) ابن حجر / فتح الباري / هدي الساري ٥١٠

(<sup>٨</sup>) ابن حجر / فتح الباري ٩ / ٥٢٥ ك : الطلاق ، ب : التفريق بين المتلاعنين .

(<sup>٩</sup>) ابن عبد البر / التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٦ / ١٩٨ ( قال هكذا ذكره ابن أبي خثيمة

في التاريخ عن ابن معين ) وقد فتشت عليه في كلام ابن معين فلم أجده .

(<sup>١٠</sup>) أبو داود / سنن أبي داود ٢ / ٢٤٢ / ٢٢٥٣

(<sup>١١</sup>) ابن عبد البر / التمهيد ١٥ / ١٧

(<sup>١٢</sup>) ابن عبد البر / التمهيد ٦ / ١٩٨

(<sup>١٣</sup>) البخاري / الجامع الصحيح ٧ / ٧٢ / ح ٥٣١٣ ، ح ٥٣١٤

(<sup>١٤</sup>) البخاري / الجامع ك : الطلاق ب : قول الامام للمتلاعنين ... ٧ / ٧١ / ح ٥٣١٢

(<sup>١٥</sup>) ابن عبد البر / التمهيد ١٥ / ١٧

(<sup>١٦</sup>) ينظر في مسألة التعارض ، ابن حجر / فتح الباري ٩ / ٥٢٥ ، ١٣ / ١٨١ وينظر ، ابن عبد البر /

التمهيد ١٥ / ١٧

(<sup>١٧</sup>) البخاري / الجامع الصحيح ك : الحدود ، ب : الاعتراف بالزنا ، ٨ / ٢٠٨ / ح ٦٨٢٩

(<sup>١٨</sup>) ابن حجر / فتح الباري ١٢ / ١٦٢ .

(<sup>١٩</sup>) ومثال آخر على اختصار الحديث لوهم الراوي فيه ، ك : التفسير ، ب : قوله تعالى { نسأؤكم حرث

لكم ... } ٨ / ١٩١ ، وفيه حديث نافع عن ابن عمر { فأتوا حرثكم أنى شئتم } يأتيها في ... ( واختصره

البخاري ) ، ولعل اختصار الحديث كما نقل ابن حجر : ... كأن ابن عباس لم يبلغه حديث أبو سعيد ،

العدد

٥٩

١ صفر

١٤٤١هـ

٣٠ أيلول

٢٠١٩م



العدد

٥٩

- وبلغه حديث ابن عمر فوهمه فيه ، فروى أبو داود من طريق مجاهد عن ابن عباس قال : أن ابن عمر وهم والله يغفر له ، إنما كان هذا الحي من الأنصار وهم من أهل وثن ... ، وليس اختصار البخاري ليس لأن فيه لفظ مشكل فحسب ، ولكن لتوهيم ابن عمر فيه من قبل ابن عباس . والله أعلم . .
- (٢٠) ابن حجر / فتح الباري ١ / ٣٩١ ك (٤) : الموضوع ، ب (٦٠) : البول قائماً وقاعداً .
- (٢١) البخاري / الجامع الصحيح ١ / ٦٦ ك (٤) : الموضوع ، ب (٦٠) : البول قائماً وقاعداً .
- (٢٢) انظر المصدر السابق ب ( ٦١ - ٦٢ ) البول عند صاحبه والتستر بالحائط ، والباب الثاني : البول عند سيطرة قوم .
- (٢٣) وأخرجه النسائي في سننه ، ب : الرخصة في البول في الصحراء ١ / ٢٥ / ح ٢٧ ، وابن خزيمة في صحيحه ١ / ٣١ / ح ٥٢ ، وأحمد في مسنده ٥ / ٢٠٤ / ح ٢٣٤٧٠
- (٢٤) ابن ماجه / سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٤ / ٣٠٦ ك : الطهارة ، ب : ما جاء في البول قائماً .
- (٢٥) المرجع السابق .
- (٢٦) مسلم بن الحجاج / صحيح مسلم ١ / ٢٢٨ / ٢٧٣ ك : الطهارة ، ب : المسح على الخفين . ( لم أجد للإمام النووي تعليقا على الإسناد ) .
- (٢٧) ابن حجر / فتح الباري ١ / ٣٩١ ( اعتبرها البخاري تفرداً ، واعتبرها مسلم زيادة ثقة )
- (٢٨) التخریج حسب الترتيب ، ١ / ٣١ / ٥٣ ، ١ / ١٩ / ١٨ ، ١ / ١٠١ / ٤٩١ ، ١ / ١١٩ / ٧٣٣ ، ١ / ٣٦ / ٤٠
- (٢٩) الطبراني / الأوسط / ٢ / ٢٧ / ح ١١٢٠ ( ذكر الطبراني أن كل راو لم يرو عنه إلا من بعده )
- (٣٠) ابن حجر / فتح الباري ١ / ٣٩١
- (٣١) المزي / تهذيب الكمال . ترجمة رقم : ٣٠٥٤
- (٣٢) ابن حجر / تهذيب التهذيب ١٧ / ٣ ترجمة ١٥٠٠
- (٣٣) الطبراني / المعجم الأوسط ٥ / ١٦٦ / ح ٤٩٦١
- (٣٤) الترمذي / سنن الترمذي ١ / ١٩ / ح ١٣ ك : الطهارة ، ب : الرخصة في ذلك .
- (٣٥) ابن حجر / فتح الباري ١ / ٣٩١
- (٣٦) المزي / تهذيب الكمال ترجمة ٤٠١٦
- (٣٧) المزي / تهذيب الكمال ترجمة ٥٢٩
- (٣٨) المزي / تهذيب الكمال ترجمة ١١٤
- (٣٩) الطبراني / الأوسط والصغير ، ٩ / ١٤٦ / ٩٣٧٤ ، و ٢ / ٢٦٠ / ١١٣٠
- (٤٠) ابن حجر / فتح الباري ١ / ٣٩١
- (٤١) المباركفوري / سيرة الإمام البخاري ٢ / ٦٦٢
- (٤٢) البخاري / الجامع ك ( ٩١ ) : التعبير ، ب ( ٢٠ ) : كشف المرأة في المنام ٩ / ٤٦

١ صفر  
١٤٤١هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩م





العدد

٥٩

- (٤٣) البخاري / الجامع ، السابق / ح ٧٠١١ ، وأخرجه في ك (٦٣) : مناقب الأنصار ب(٤٤) : تزويج النبي عائشة ... ح ٣٨٩٥
- (٤٤) البخاري / الجامع ، السابق / ٧٠١٢
- (٤٥) ابن حجر / فتح الباري ٨ / ٤٦٠
- (٤٦) العيني / عمدة القاري ٣٥ / ٥٣ ، وكذا القسطلاني / إرشاد الساري ١٠ / ١٤٢
- (٤٧) ابن حبان / صحيح ابن حبان ٦ / ١٦ / ح ٧٠٩٣ .
- (٤٨) أحمد / المسند ٦ / ١٦١ / ح ٢٥٣٢٤ ، ٢ / ٨٧٣ / ح ١٦٣٨
- (٤٩) طريق وهيب ، البخاري ، سبق تخريجه ، أحمد / المسند ٦ / ١٢٧ / ح ٢٥٠١٥
- (٥٠) اسحاق بن راهويه / المسند ٣ / ٢٠٠ / ح ٧٠٣
- (٥١) الطبراني / المعجم الكبير ٢٣ / ٢٠ / ٤٣
- (٥٢) أبو يعلى / المسند ٨ / ٧٤ / ح ٤٦٠٠
- (٥٣) ابن حجر / فتح الباري ٨ / ٤٦٠
- (٥٤) مسلم بن الحجاج / صحيح مسلم ٧ / ١٤٣
- (٥٥) ابن حجر / فتح الباري ٨ / ٤٦٠
- (٥٦) البخاري / الجامع الصحيح ٣ / ١٣٨ ك : الحث والمزاعة ، ب (١٠) : بدون ترجمة .
- (٥٧) ابن حجر / فتح الباري ٥ / ١٧ - ١٨
- (٥٨) ابن ماجة / سنن ابن ماجة ٣ / ٥٢٣ ب ١١ : الرخصة في المزاعة بالثلث والرابع . ح ٢٤٦٢ )
- وحديث البخاري وابن ماجة من طريق سفيان بن عيينة (
- (٥٩) البخاري / الجامع الصحيح ٣ / ١٤١ ( وذكر من الأحاديث في إنكار الصحابة على رافع حديثه ، وأن الصحابة كانوا يكرهون أراضيتهم بعهد النبي ﷺ ولم ينكر عليهم ) .
- (٦٠) أشار النووي في شرح صحيح مسلم إلى تأويل البخاري هذا ، فقال بعد ذكر تأويلين للحديث : " ...وقد أشار إلى هذا التأويل الثاني البخاري وغيره ( يقصد التأويل بالكرهية ) . النووي / المنهاج ك : البيوع ، ب : كراء الأرض ٥ / ٣٦٨
- (٦١) قال الدكتور معاذ حوى في كتابه المنهج الاجتهادي عند الامام البخاري ٢ / ٤٥٢ : " ... أن للبخاري التفات إلى المصلحة والمقاصد ، لكنه يميل إلى تغليب جانب النصوص ، وقد ظهر هذا الاهتمام بالمصلحة من البخاري في تنبيهه إلى علة المصلحة والضرورة في بعض الأحكام ... " وقد سبقه إليه المباركفوري في سيرة الامام البخاري .
- (٦٢) المديني ، أبو عبد الله علي / علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ ٧٣
- (٦٣) المزي / تهذيب الكمال ٧ / ٥٣
- (٦٤) ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن / المراسيل ١٠٠

١ صفر

١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول

٢٠١٩ م



## المراجع

١. البخاري ، محمد بن إسماعيل / الجامع الصحيح المسند / الناشر : دار الشعب - القاهرة الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧
٢. البيهقي ، أحمد بن الحسين / سنن البيهقي الكبرى - مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م - ت : محمد عبد القادر عطا . وغيرهم .
٣. الحاكم ، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري / المستدرک على الصحيحين / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى ، ١٤١١ - ١٩٩٠ م / تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا .
٤. ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، دار الحديث ، القاهرة ، د ط ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م ، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، رقم كتبها وأبوابها وأحاديثها : محمد فؤاد عبد الباقي .
٥. الحميدي ، محمد بن فتوح / الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم / دار النشر / دار ابن حزم لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م / الطبعة: الثانية .
٦. حنبل، أحمد ، المسند ت : شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد ، وآخرون . إشراف : د عبد الله بن عبد المحسن التركي / الناشر : مؤسسة الرسالة / الطبعة : الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
٧. حوى ، معاذ سعيد / المنهج الاجتهادي عند الامام البخاري / دار النور - عمان - الأردن / ١٤٣٢هـ - ٢٠١١ م .
٨. الدارقطني ، أبو الحسن / الإلزامات والتتبع / المحقق : مقبل بن هادي / الناشر : دار الكتب العلمية / الطبعة : الثانية
٩. ابن رجب الحنبلي ، أبو الفرج عبد الرحمن / فتح الباري / دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام - ١٤٢٢هـ/ ط : الثانية ، تحقيق : أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد
١٠. السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر / تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي / الناشر : مكتبة الرياض الحديثة - الرياض / تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف
١١. ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف / التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد / المحقق : مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري / الناشر : مؤسسة القرطبة
١٢. القسطلاني ، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك / إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري / المطبعة الكبرى الأميرية، مصر/ ط : السابعة، ١٣٢٣ هـ .
١٣. المباركفوري ، عبد السلام / سيرة الإمام البخاري سيد الفقهاء والمحدثين / ت : عب العليم عبد العظيم البستوي / دار عالم الفوائد / مكة المكرمة ط ١ - ١٤٢٢ هـ .
١٤. المزي ، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج / تهذيب الكمال مع حواشيه / ت د. بشار عواد معروف/ مؤسسة الرسالة - بيروت الأولى : ١٤١٨ هـ .

العدد

٥٩

١ صفر

١٤٤١هـ

٣٠ أيلول

٢٠١٩م



١٥. مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم / الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت / تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي / مع الكتاب : تعليق محمد فؤاد عبد الباقي . د . ت . ط .
١٦. ابن المنير، ناصر الدين / المتواري على أبواب البخاري / حققه وعلق عليه صلاح الدين مقبول / ط ١ - الكويت - مكتبة المقللا - ١٤٠٧ هـ .
١٧. النسائي ، أحمد بن شعيب / سنن النسائي الكبرى ، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م - ت : د عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروي حسن .
١٨. النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف ، المنهاج شرح صحيح مسلم ، دار المعرفة بيروت / لبنان ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، حقق أصوله وخرج أحاديثه : الشيخ خليل مأمون شيحا .

العدد

٥٩

١ صفر  
١٤٤١ هـ

٣٠ أيلول  
٢٠١٩ م

